مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: تقويم دور الجهات المانحة في دعم المشاريع وتمويلها من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين
اسم الكاتب: أ. جمال قاسم حبش، د. حماد حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1615
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقويم دور الجهات المانحة في دعم المشاريع وتمويلها من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين *

أ. جمال قاسم حبش **
د. حماد حسين ***

* التسليم: 8/ 6/ 2014م، القبول: 2/ 8/ 2014م.
** عضو هيئة تدريسية غير متفرغ/ فرع جنين/ جامعة القدس المفتوحة.
*** أستاذ مشارك في الجامعة العربية الامريكية/ جنين.

مُلخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم دور الجهات المانحة في دعم المشاريع وتمويلها من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، وذلك من خلال التعرف إلى طبيعة المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، وكذلك التعرف إلى أهدافها، وعلى السياسات التي تنطلق منها تلك الجهات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث استخدمت أداة استبانة تألفت من (10) أسئلة وزعت على كامل أعضاء المجتمع الدراسي المكون من مجالس الخدمات المشتركة جميعها في محافظة جنين، والبالغ عددها (78) هيئة محلية، وبعد تفريغ بيانات الاستبانات أسقطت (4) استبانات منها، وبذلك فقد تالفت عينة الدراسة من (74) أي ما نسبته (94.5%) من مجتمع الدراسة.

خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن المستويات العلمية لأعضاء مجالس الخدمات مختلفة، وأنها تفتقر إلى أقسام متخصصة بالدراسات ذات العلاقة بعمل هذه المجالس، وأن المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة لمجالس الخدمات مشروطة، ولا تمول المشاريع الاقتصادية، وان تمويلها ينسجم مع أهدافها، وعلى ضوء النتائج أعلاه، فقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تشريع قوانين تشترط توافر درجة علمية لا تقل عن الثانوية العامة لمرشحي الهيئات المحلية، وكذلك ضرورة تشكيل أقسام دراسات، سواءً بشكل مستقل أو بشكل مشترك لكل المجالس المشتركة في محافظة جنين، وأن تعمل هذه المجالس على الاعتماد على الذات ومصادر تمويل ذاتية من أجل تمويل مشاريع تنموية لها صفة الاستدامة، وقادرة على تحرير هذه المجالس من الإذعان لاشتراطات التمويل المفروضة من الجهات المانحة.

Evaluating the roles of donors in funding projects from the Service Council Members in Jenin Governorate point of view.

Abstract:

The aim of this study is to evaluate the roles of donors in funding projects implemented by all local councils in Jenin Governorate from the Joint Services Council member's point of view by examining the nature of these projects, and the goals and policies of the donors.

To achieve the study goals, the descriptive methodology has been used, and a questionnaire consists of 10 parts were distributed to 78 Joint Service Council members, which represent 100% of the study population.

The results of the study revealed that the academic levels for the council members vary, and that the councils do not have any specialized research departments related to their functions. Furthermore, the aids and projects funded by the donors are conditional, and the donors do not fund economic projects.

In light of these findings, the study recommends issuing a legislation to impose the requirement of certain educational level for accepting a member or candidate for the local institutions, in addition to have independent specialized research departments for each council or a joint one for all councils in Jenin Governorate. Finally, the councils have to depend on themselves for providing funding for lasting projects instead of relying on the donors conditional aids.

مقدمة الدراسة:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن خلال إدراك الدول العظمى، أن تحقيق مبادىء السلام الشامل وتحقيق الاستقرار، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعاون الشعوب وتكاتفها، ومن هذا الادراك العام للدول العالمية المختلفة، ولا سيما الدول الغربية، كانت ولادة الوكالات والمنظمات الدولية المختلفة التابعة للأمم المتحدة، فقد تبنت فكرة إنشاء مؤسسات ووكالات عالمية لتعمل على تحقيق تلك الأهداف المتعددة، حيث تُرِك لهذه المنظمات حريتها الكاملة.(آغا، 13: 1965) .

وقد انطلقت هذه المؤسسات الدولية للعمل وفق خططها وبرامجها المختلفة لتحقيق الأهداف العامة التي يفترض أنها تحقق السعادة والرخاء لشعوب الأرض كافة، ولكن، ونتيجة لنشوب الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحت هذه المؤسسات عرضة للهيمنة من قبل هذ المعسكرات المتصارعة، ولا سيما المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، حيث أصبحت هذه المؤسسات خاضعة لتأثير سياسات وتحقيق غايات القوى التي يمكنها السيطرة على هذه المؤسسات، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت، ومنذ الاعلان عن ولادة أعظم مؤسستين ماليتين وهما: (البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي) عام (1944م) ، إلى فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على هاتين المؤسستين لتسييرهما وفق رؤيتها الهادفة إلى فرض اقتصاد السوق على دول العالم، حيث تمكنت من تحقيق ذلك بشكل واسع، ولا سيما بعد انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي عام (1991م) (عبد الله وموسى، 1998: 216) .

ومن خلال هذه السياسة العالمية الجديدة، والهادفة إلى نشر قيم اقتصاد السوق، والديمقراطية، وتنمية العالم الثالث، والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظهرت إلى حيز الوجود تكتلات مالية وسياسية واقتصادية كبرى ذات طابع سياسي ومالي، كالاتحاد الاوروبي، وتعاظم النفوذ الاقتصادي لليابان، بالإضافة إلى بروز دور المنظمات الأهلية وغير الحكومية التي يبلغ عددها حوالي من (29.000) ، منظمة دولية غير حكومية منتشرة في أنحاء العالم، والتي تعمل جميعها على تقديم الأموال لمعظم دول العالم الثالث، تحت شعار تحقيق الديمقراطية والعدالة، والتمكين وتحديد الأولويات وتنفيذ سياسات التنمية، وغيرها من تلك الشعارات (نخلة، 2004: 16) .

وإذا كان هذا التوجه السياسي والاقتصادي العالمي قد ركز على تنفيذ هذه السياسات في دول العالم الثالث بشكل عام، فان فلسطين ولخصوصيتها السياسية وظروفها الخاصة، فقد وُجّهت القنوات المالية العالمية عليها، وخاصة منذ (1974م) اذ أصبحت فلسطين مسرحاً للنشاطات المالية العديدة، حيث إن هذا النشاط المالي سواء كان يُقَدّم على شكل مساعدات أم منح أو قروض، فإن معظمها يقدم من ثلاثة مصادر رئيسة أولها الحكومة الأمريكية، وذلك من خلال العديد من المنظمات غير الحكومية، ثم أجهزة الامم المتحدة المختلفة، وكذلك مجموعة السوق الاوربية المشتركة (العبد، 1989: 94) فقد ازداد النشاط المالي والمساعدات والمنح المقدمة من قبل هذه الجهات الدولية إلى الشعب الفلسطيني، وخاصة بعد توقيع اتفاقيات اوسلو عام (1993م) بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك من أجل تمكين مشروع السلام العربي الإسرائيلي من النجاح والاستمرار، حيث يشارك في تقديم هذه المساعدات حوالي (40) دولة مانحة وأكثر من (20) منظمة متعددة الأطراف، والعديد من هيئات الامم المتحدة، إلى جانب المئات من المنظمات غير الحكومية (نخلة، 2004: 153) وقد بلغ مجموع الهِبات والمساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني حوالي من (15) مليار دولار امريكي (بنجامين،2013: 123) وكان لمؤسسات الحكم المحلي المتجسدة في المجالس البلدية والقروية ولجان المشاريع ومجالس الخدمات المشتركة، قسمٌ كبيرٌ من هذه المساعدات، ولا سيما المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوربي الذي يعد أكبر مُمَوِّل ومانح للمجتمع الفلسطيني، وان مؤسسات الحكم المحلي هي صاحبة النصيب الأكبر من هذه المساعدات، كما أن المساعدات الامريكية ومنذ عام (1974م) ولغاية الآن تعمل على الاهتمام بمؤسسات الحكم المحلي الفلسطيني وكوادره بشكل او بآخر (نخلة، 2004: 113) .

وكذلك الأمر، فإن الأُمم المتحدة ومن خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) قد عملت على دعم مؤسسات الحكم المحلي لتعزيز اللامركزية، وتقليص الفجوة بين المستويات المختلفة لهذه الهيئات المحلية المنتشرة في فلسطين، ولكن مما يلفت الانتباه، أن هذه المؤسسات المانحة، ومنذ بداية اهتمامها بفلسطين، سواء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام (1974م) ، أو الاتحاد الأوربي منذ عام (1980م) أو الأمم المتحدة، فإنها لم تحدد منظوراً تنموياً واحداً، ولم تعمل على صوغ مثل هذا المنظور، وقد ترتب على اختلاف أهدافها وبرامجها غياب التكامل بين نشاطاتها، مما أدى الى غموض الرؤية التنموية لهذه المساعدات المنفقة في فلسطين (جامعة بيرزيت، 1997: 18) .

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو عام (1993م) بدأت المؤسسات الدولية والعالمية، بتمويل كثير من المشاريع وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الحكومية والأهلية في فلسطين، فقد عملت على تمويل كثير من المشاريع المتنوعة في المناطق الفلسطينية الخاضعة لنفوذ السلطة الوطنية، ولا سيما المشاريع التي تقع ضمن دائرة اختصاص وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، وتحديداً ضمن إطار نفوذ مجالس الخدمات المشتركة التي تجسد الشخصية الاعتبارية لمجموعة من المواقع السكانية المتقاربة داخل كل محافظة من محافظات فلسطين.

لذا، ومن خلال اطلاع الباحث على أوضاع مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، والبالغ عددها (12) مجلس خدمات، فقد لاحظ أن هذه المجالس تتلقى العديد من المنح المتنوعة، وتحصل على تمويل للمشاريع في مجالات عديدة من قبل تلك الجهات المانحة، وعليه فإن هذه الدراسة جاءت للتعرف إلى وجهة نظر أعضاء هذه المجالس المشتركة حيال ما يقدم لهذه المجالس من تلك الجهات، وكذلك تقويم أُولئك الأعضاء لما تقوم به تلك الجهات من منح المساعدات وتمويل مشاريع تلك المجالس، وأن هذا يشكل مشكلة هذه الدراسة، والتي تتبلور في السؤال الرئيس الآتي: ما تقويم دور الجهات المانحة في دعم المشاريع وتمويلها من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟

وأن هذا السؤال تتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل تتوافر دوائر دراسات أو أقسام أبحاث لدى مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟

2. كيف تحصل مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين على الأموال من الجهات المانحة؟

3. ما الكيفية التي تقدم بها الجهات المانحة المنح والمساعدات إلى مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟

4. هل يوجد اشتراطات من قبل الجهات المانحة على المنح والمساعدات التي تقدمها إلى مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟

5. ما طبيعة المشاريع التي تنفذها مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، وتُمَوِّلها الجهات المانحة؟

6. ما توجهات الجهات المانحة في تمويل مشاريع مجالس الخدمات في محافظة جنين؟

7. هل هناك أهداف سياسية ترمي إلى تحقيقها الجهات المانحة من وراء تمويل مشاريع مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟

8. هل هناك أهداف ثقافية تهدف إلى تحقيقها الجهات المانحة من وراء تقديم المساعدات لمجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟

9. هل هناك أهمية للمساعدات والأموال المقدمة من الجهات المانحة في خلق حالة تنموية في المجتمع الفلسطيني؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف عن النقاط السلبية والإيجابية التي ترافق آليات الدعم المالي الخاص بمشاريع مجالس الخدمات المشتركة، كما أن لهذه الدراسة أهمية في كونها تسلط الضوء على درجة التطور الذي يمكن أن يتحقق من خلال تلك الأموال، ومن الجوانب المهمة في هذه الدراسة، أنها تظهر مدى حرية مجالس الخدمات المشتركة، في تنفيذ المشاريع التي تراها مناسبة لتنمية التجمعات السكانية الفلسطينية من منظور الاولويات المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار طبيعة المشاريع التي تعمل المؤسسات المانحة على تمويلها وتنفيذها عبر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، كما أن من أهداف هذه الدراسة أيضا توضيح المجالات التي تعمل الجهات المانحة في إطارها على تمويل برامج مجالس الخدمات المشتركة في تلك المجالات، كما تهدف إلى تسليط الضوء على طبيعة مواقف أعضاء المجالس المشتركة وآرائهم حيال تلك المنح والمشاريع المقدمة لها من الجهات المانحة.

محددات الدراسة:

ارتبط تحديد إطار هذه الدراسة ومحدداتها بالعوامل الآتية:

1. المُحَدِّد الزماني: أجريت هذه الدراسة في عام (2008م).

2. المُحَدِّد المكاني: اقتصرت الدراسة على مجالس الخدمات المشتركة الموجودة في محافظة جنين.

3. المُحَدِّد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على الأشخاص الذين يمثلون الهيئات المحلية المختلفة في مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين.

مصطلحات الدراسة:

◄ **المجلس المحلي**: مجلس الهيئة المحلية، ويشمل مجلس البلدية، أو المجلس المحلي، أو المجلس القروي، أو اللجنة الإدارية، أو لجنة التطوير، أو أي مجلس آخر يشكل وفقا لأحكام هذا القانون، ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.(السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون الهيئات المحلية الفلسطينية، 1997م) .

◄ **مجلس الخدمات المشتركة**: هو مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري، ويعدُّ شخصية اعتبارية له أن يُقاضي ويُقاضى، أو أن ينيب عنه من يشاء، ويتألف من مجموعة من الهيئات المحلية المتقاربة جغرافيا، والتي ترتبط فيما بينها بقضايا ومصالح مشتركة (راغب، 2000م: 15) .

◄ **التقويم**: عملية منظمة ينتج عنها معلومات تفيد في إصدار أحكام على قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات أو الأفكار، واتخاذ القرارات السليمة.

◄ **الجهات المانحة**: هي كل المؤسسات التي تقدم المساعدات المالية لمجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، سواء كانت هذه المؤسسات حكومية أم شبه حكومية، أم دولية، أم منظمات غير حكومية، ما عدا المؤسسات العربية والإسلامية الحكومية منها وغير الحكومية (الباحث) .

◄ **التنمية**: هي عملية تغيير مخططة يقوم بها الإنسان وتوحَّد من خلالها جهود أفراد المجتمع بما فيهم الجهات الأهلية والحكومية، للعمل معا من أجل استغلال الموارد المتاحة، بهدف تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولسد حاجاتهم الملحة (نخلة، 2004م: 65) .

◄ **محافظة جنين**: هي منطقة إدارية تسمى محافظة، وتعدُّ مؤسسة مستحدثة مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في نهاية عام (1995م) ، وتتميز بموقعها المتوسط بالنسبة لجغرافية فلسطين التاريخية (محافظة جنين،2006: 14) ، وأما موقعها في إطار أراضي الضفة الغربية المحتلة عام (1967م) فإنها تقع في أقصى شمال الضفة الغربية ويقدر عدد سكانها بحوالي (300،000) نسمة ومساحتها تبلغ حوالي من (592كم) ويقع ضمن حدودها (78) وحدة إدارية محلية (12) مجلس بلدي،و (28) مجلس قروي، و (38) لجنة مشاريع (وزارةالحكم المحلي،2003: 91) .

الإطار النظري للدراسة:

عرفت فلسطين نظم الإدارة المحلية منذ مطلع العقد السابع من القرن الثامن عشر، حيث صدر في تلك الفترة الواقعة بين (1864–1877) العديد من القوانين والتشريعات القاضية بتطبيق قوانين وأنظمة «إدارة الولايات» هذه القوانين التي تعدُّ الأساس الذي بنيت عليه معالم الإصلاح الاداري المحلي في الدولة العثمانية في ذلك الوقت، (جرباوي، 1996: 30) وعليه فقد شكلت في فلسطين كغيرها من الولايات العثمانية في تلك الحقبة مجالس محلية متعددة، وقد كان في فلسطين حتى نهاية الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (1917) (22) مجلساً محلياً (وزارة الحكم المحلي، 2004: 3) .

ولكن بعد نشوب الحرب الكونية الأولى، وخضوع فلسطين للانتداب البريطاني، فقد أدارت سلطات الانتداب هذه البلاد بطريقة لا تتعاطى مع الاحتياجات الواقعية لسكان فلسطين، سواء كانت احتياجات خدماتية أم تنموية أم سياسية وغيرها، بل كان جلُّ اهتمامها تكوين إدارة محلية وإنشاءها في فلسطين تعمل على: » وضع فلسطين في وضعية سياسية وإدارية واقتصادية تضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين» (عمرو، »ب.ت»: 64) ، وكانت القوانين التي صدرت عن المندوب السامي البريطاني منذ (1920–1948) كافة، والمتعلقة بالادارة المحلية، تهدف إلى إنشاء العديد من مجالس الإدارة المحلية في التجمعات اليهودية وتقويتها على حساب المجالس والهيئات المحلية الفلسطينية، إذ قامت الإدارة البريطانية المتمثلة بمندوبها السامي بزيادة مجلسين بلديين واستحداثهما فقط، وكانا لتجمعين سكانيين يهوديين هما: (تل أبيب) وبتاح تكفا (ملبس) ، وقد غادرت بريطانيا فلسطين وكان عدد المجالس المحلية فيها (24) مجلساً محلياً بلدياً (جرباوي، 1996: 40) ، و (38) هيئة محلية قروية (وزارة الحكم المحلي، 2004: 3) منها (11) مجلساً عربياً، و (26) مجلساً يهودياً ومجلساً ألمانياً واحداً (جرادات، آب– 1999: 40) .

وعلى إثْر نكبة عام (1948) وإعلان إنشاء دولة الكيان الإسرائيلي على أراضي فلسطين المحتلة عام (1948م) فقد أصبحت الخريطة الفلسطينية للهيئات والمجالس المحلية بحالة شديدة من التصدع والتمزق، فمن بين (24) بلدية كانت قائمة في ذلك الوقت، وقعت (14) بلدية في منطقة النفوذ الإسرائيلي، إضافة إلى القدس الغربية، وبقيت ثماني بلديات في الضفة الغربية واثنتان في قطاع غزة) (وزارة الحكم المحلي، 2004: 3) حيث خضع قطاع غزة للإدارة المصرية، ووقعت الضفة الغربية تحت النفوذ الأردني في ذلك الوقت، وقد كان اهتمام هذا النظام الأردني في تلك الفترة هو ربط الضفة الغربية بالسياسة

الأردنية وجعلها تابعة له، كما عمل هذا النظام على إفراغ الهيئات والمجالس المحلية من مُحتواها التنموي، بحيث أصبحت خالية من أي أبعاد تنموية تمنحها القدرة التأثيرية على مستقبل الحياة المجتمعية لسكان الضفة الغربية (جرباوي، 1996: 55) .

ولم يكن وضع قطاع غزة بأفضل حالاً من وضع شقيقتها الضفة الغربية، فمنذ بداية خضوع هذا القطاع للإدارة المصرية حددت الإدارة المصرية سياستها تجاهه، اذ اعتبرته خاضعاً للرقابة العسكرية المصرية، وأصبح هذا القطاع تابعاً لحاكمية مصرية عامة، وتعاملت معه باعتباره قطاعاً مستقلاً عن السيادة المصرية، وقامت بإدارته من منطلق الوصاية (جرباوي، 1996: 52) .

وبعد حرب حزيران عام (1967م) خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، حيث أصبحت كافة السياسات والقوانين المتبعة والمنفذة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي قوانين وسياسات مبرمجة حسب التوجهات الإسرائيلية، و بما يتناسب مع أهدافها وفلسفتها التي كانت تهدف إلى تدمير البنى التحتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطينيين وربطهما بمصالح الكيان الإسرائيلي، اذ لم تكن دولة هذا الكيان معنية بتحسن الحياة الإدارية والتنموية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، بل عمل هذا الكيان على تفريغ كافة المؤسسات الفلسطينية العامة من محتواها التطوري والتنموي، فقد اقتصر دور البلديات والمجالس المحلية إبان هذه الفترة على تقديم الخدمات الأساسية فقط للسكان الفلسطينيين، ولم يكن يسمح لها بالتوسع في تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية مهمة وذات طبيعة تنموية و تطورية (سعيد، 1996: 16) .

ولكن منذ قيام السلطة الوطنية اللفلسطينية (1994) وتسلمها زمام الأمور في الضفة الغربية وغزة، فقد عملت على إصدار قرار مباشر في تشكيل وزارة الحكم المحلي الفلسطيني لمتابعة شؤون البلاد المحلية والنهوض بها، وذلك في اجتماع القيادة الفلسطينية في تونس برئاسة الرئيس ياسر عرفات في تاريخ (25/ 5/ 1994م) (وزارة الحكم المحلي، 2006: 11) ومنذ هذا التاريخ وُلِدَتْ وزارة الحكم المحلي الفلسطيني، وتسلمت مهمَّاتها في معالجة القضايا التنموية للشعب الفلسطيني، والقي على عاتقها رسم السياسات ووضع البرامج الهادفة إلى تطوير هذا المجتمع وترقيته من جميع مناحي حياته، حيث كان تشكيل مجالس الخدمات المشتركة أحد السياسات التنموية والتطويرية التي يمكنها تنفيذ برامج ومشاريع وفق سياسة التنمية المحلية وخلق حالة من العدالة والنهوض الشامل لكل التجمعات السكانية في فلسطين (وزارة الحكم المحلي، 2004: 4) .

مجالس الخدمات المشتركة:

جهدت وزارة الحكم المحلي ومنذ تأسيسها على تقديم الخدمات الأساسية لكل المجالس والهيئات المحلية في القرى والمدن الفلسطينية كافة، ولكن نتيجة لضعف الإمكانيات المتاحة لديها، ونظراً للاحتياجات المتعددة، التي تزيد أضعافاً مضاعفة عن الإمكانات المتوافرة لدى الوزارة، فقد وضعت نصب عينيها تلبية الحاجات المحلية كلها لهذه المجالس والهيئات المحلية المختلفة، وذلك انطلاقاً من استراتيجية ان تضافر وتكاتف هذه المجالس مجتمعة سيحقق كثيراً من التكامل والتعاون فيما بينها، وبالتالي سيكون هذا التعاون قادراً على تلبية وتحقيق الخدمات لهذه الهيئات المحلية بالإمكانات المحددة إذا اُستخدمت بشراكة منظمة، ولتحقيق ذلك فقد استحدثت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني»مجالس الخدمات المشتركة (وزارة الحكم المحلي، 2003: 63) سيما أن وزارة الحكم المحلي الفلسطيني هدفت من وراء استحداث هذه المجالس إلى تهيئة الهيئات المشتركة في المجلس الواحد لدمجها مستقبلاً في جسم واحد، أي لتصبح (بلدية واحدة) (وزارة الحكم المحلي، 2004: 4) وبخاصة وأن تطور هذه الوحدات السكانية المتجاورة من الجوانب العمرانية، وتداخل الحدود الجغرافية بينها بالإضافة إلى التمازج والتوافق الاجتماعي بين سكانها، يجعل من استراتيجية تحول هذه المواقع السكانية المتعددة إلى موقع سكاني واحد يدار من قبل هيئة محلية واحدة (بلدية) أمراً طبيعياً (عبد العاطي، 2005: 32) .

ولتحقيق ذلك فقد صدر نظام مجالس الخدمات المشتركة، نظام رقم (1) لسنة (1998م) ، حيث نظم هذا النظام آليات تشكيل وتأليف مجالس خدمات مشتركة بين الهيئات المحلية المتقاربة (وزارة الحكم المحلي، نظام مجالس الخدمات المشتركة: (1) / 1998) وأن كل مجلس يُسْتَحْدَث حسب النظام الرسمي المذكور يعدُّ مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري، وذات شخصية اعتبارية، وله أنْ يقاضي أو ينيب عنه أو يوكل من يشاء في الإجراءات القضائية» (راغب، 2000: 15) وقد بلغ عدد مجالس الخدمات المشتركة المُستحدثة (85) مجلساً، منها في محافظات قطاع غزة (9) مجالس، و (75) مجلساً في الضفة الغربية (وزارة الحكم المحلي، 2006: 13) .

إن هذه المجالس المشتركة تعمل على خلق نوع من المساواة بين التجمعات السكانية المختلفة وخاصة الفقيرة منها، إذ إن إقامة مشاريع مشتركة لهيئات عدة محلية متقاربة جغرافياً يوفر عليها جهداً وقتاً وكلفة (راغب، 2000: 15) ، **ولا سيما أن هناك نوعين من مجالس الخدمات المشتركة وهما:**

1. مجالس متعددة الخدمات: وعددها (43) مجلس تتمتع بكفاءة وقدرة عالية على

البقاء والاستمرار، و تنقسم إلى فئتين:-

- مجالس مشتركة قابلة للدمج: أي قابلة لان تكون بلدية كبيرة.
- مجالس مشتركة دائمة: وهي مجالس غير قابلة للدمج ولكنها قادرة على الاستمرار.

2. مجالس أُحادية الخدمة: وعددها (42) مجلس وهي مجالس تعمل على تقديم خدمة واحدة، وأن بقاء هذه المجالس مرهون باستمرار تقديم الخدمة.

ان هذا النمط من العمل المشترك بين الهيئات المحلية المتقاربة وذات الاهتمامات والقضايا المشتركة من حيث الأولوليات والاحتياجات، يعدُّ الخطوة الأولى على طريق دمج تلك المناطق الجغرافية في مجلس خدماتي محلي واحد (وزارة الحكم المحلي، 2004: 5) سواءً كان هذا المجلس بلدية منطقة ام مجلس منطقة، أو غير ذلك من المسميات التي تعمل على خدمة وتطوير منطقة توجد بها مجموعة من المدن التي تشكل وحدة متجانسة ديموغرافياً واجتماعياً، وعمرانياً واقتصادياً (المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003: 20) .

إن هذا النوع من المجالس المشتركة يعدُّ نموذجاً تنموياً وخدماتياً مطبقاً في معظم دول العالم وخاصة القارة الآسيوية، ففي القارة الهندية مثلاً تشترك كل مائة قرية متجاورة في مجلس خدمات مشترك يسمى (BLOOK) ، وكذلك الأمر في بلاد الصين الواسعة حيث تسمى ويطلق على هذه المجالس المشتركة مصطلح (الكومون) (رشيد، 1977: 131) كما أن مثل هذا النمط مطبقٌ بشكل أو بآخر في دول عديدة مثل: مصر وسوريا، ويطلق عليها في الجمهورية السورية مصطلح" مجلس الوحدة الريفية " (الأشرم، 1980: 112) وكذلك في الاردن، فقد شعرت الجهات المختصة في الأردن في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، أن كثيراً من المجالس المحلية الأردنية تعاني من عجز مالي كبير، جعلها غيرَ قادرة على تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، وهذا مما دفع الحكومة الأردنية إلى إجرآء إصلاحات شاملة في نظام الإدارة المحلية في الأردن، حيث قامت الحكومة في عام (1996م) بضم المجالس القروية كافة إلى البلديات المجاورة والقريبة منها والبالغ عددها (328) بلدية، ثم ارتأت تقليص هذا العدد لما فيه من توفير مالي وإداري وتعزيز للنشاط الخدماتي والتنموي فعملت على دمج العديد من البلديات إلى بلديات أخرى ليصبح عددها (99) بلدية فقط، كما عملت أيضا على تقليص عدد مجالس الخدمات المشتركة من (40) إلى (20) مجلس خدمات (المنظمةالعربية للتنمية الإدارية، 2003: 51) ، وكذلك فإن إسرائيل ومنذ عام (1998م) عملت على تنفيذ خطوات الدمج بين المجاميع المتقاربة من المجالس والهيئات المحلية، وذلك ضمن خطة إدارية عامة تسمى "خطة التوحيد" (وزارة الحكم المحلي، 2004: 14) .

مؤسسات التمويل الدولية:

تعود فكرة إنشاء مؤسسات مالية دولية كبرى إلى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث نتج عنها دمار اقتصادي كبير شمل القارة الأوربية التي خرجت من تلك الحرب بحالة يُرثى لها، بينما الولايات المتحدة الأمريكية، قد خرجت من تلك الحرب وهي في أوج الازدهار الاقتصادي، اذ كان اقتصادها بمثابة ورشة عمل صناعية للبلاد التي تخوض الحرب (عبد الله وإبراهيم، 1998: 187) .

وحتى تتجنب الدول العالمية الأزمات المالية، كالأزمة التي حصلت في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولي لتنظيم القضايا المالية، وترتيب أوضاع أوروبا، وقد عُقد هذا المؤتمر في مدينة (BrettonWoods) في الولايات المتحدة، حيث تمخض عنه مولد أعظم مؤسستين ماليتين دوليتين وهما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وقد كان هذا عام (1944م) (آغا، 1965: 87) .

وقد كان النشاط الأساسي لهاتين المؤسستين منذ بداية تشكيلهما منحصراً في أوروبا التي استحوذت على (43%) من القروض المقدمة من هاتين المؤسستين، وخاصة الدول الصناعية منها، ثم يليها استراليا واليابان ونيوزلندا وأفريقيا، ومن ثم الدول النامية التي بدأ الاهتمام بها، حيث قدمت لها القروض والمساعدات في العقد السابع من القرن المنصرم (بولاك، 2001: 4) ولكن بعد الاعتراف العربي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية عام (1974) كمُمثل وحيد للشعب الفلسطيني، فقد بدأت المؤسسات المالية الدولية الكبرى في ممارسة نشاطها في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث كان هذا النشاط المالي مقدماً من ثلاث جهات رئيسية وهي: السوق الأوربية المشتركة، ومنظمات الأمم المتحدة، والولايات الأمريكية المتحدة (العبد، 1989: 93) وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1993) فقد أصبحت الجهة الرسمية الوحيدة المتلقي المركزي والعنوان الشرعي الذي تقدم له المساعدات المالية المختلفة، مما أدى إلى تقليص دور المؤسسات غير الحكومية، وبروز النشاط المالي عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولا سيما مؤسسات الإدارة المحلية، كالمجالس البلدية والقروية ومجالس المحافظات وغيرها (شلبي، 2001: 4) وعليه فإن أبرز المؤسسات التي تقدم الدعم المالي كمنح أو قروض في أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية هي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الألماني، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

أجرى **رشيد (1977)** دراسة بعنوان: نُظم الحكم والإدارة المحلية والمفاهيم العلمية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مصطلحات ومفاهيم الإدارة المحلية، وبين المفاهيم السياسية والاجتماعية والقانونية في المجتمعات المختلفة، وتأثير ذلك في إرساء قواعد ونظم الحكم المحلي، وقد اعتمدت الدراسة على أُسلوب البحث المقارن، وذلك من خلال تحليل أساليب الإدارة في الحكم المحلي المتبعة في الدول الاشتراكية وتحديداً الاتحاد السوفيتي، والدول الرأسمالية وتحديداً فرنسا وبريطانيا، لكونهما النموذجين البارزين في مجال ألإدارة المحلية، وذلك من خلال دراسة الأساليب المطبقة في تلك الدول في مجال الإدارة المحلية وأشكال التعاون والارتباط بين التجمعات السكانية المتجانسة والمتقاربة في إطار محلي محدد، وقد خلصت الدراسة إلى: أن هيئات الإدارة المحلية تشكل أساس نجاح التنمية المحلية في المجتمعات المختلفة، وأن تأهيل وتدريب الكوادر المحلية يعدُّ أساس تطور هيئات الإدارة المحلية.

وأجرت **وزارة الحكم المحلي (1999)** دراسة بعنوان: برنامج التنمية الريفية المحلية– تقليص الفجوة بين الريف والحضر، وقد هدفت إلى التعرف إلى دور برنامج التنمية الريفية في تنمية ريف فلسطين والنهوض بواقعه التنموي بما يتناسب مع احتياجاته وتطلعاته وفقاً للأولويات، وقد تتبعت هذه الدراسة تسلسل خطوات إنشاء لجان التخطيط الإقليمية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منذ عام (1992م) لتحقيق واقع تنموي في المناطق الريفية الأكثر تضرراً والأكثر حاجة وحرمان، وقد أظهرت هذه الدراسة أهمية لجان التخطيط الإقليمية في تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير في مناطق الريف الفلسطيني.

كما أجرى **الراغب (2000)** دراسة حول مجالس الخدمات المشتركة وأهميتها في تعزيز العمل الجماعي، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور مجالس خدمات محافظة جنين في تقديم الخدمات للقرى والبلدان المتقاربة جغرافياً، وأهمية ذلك في توفير الوقت والمال والجهد، ونقاء البيئة المحلية، وما لذلك من أهمية في تعزيز روح العمل الجماعي، وتقوية الشعور بالمشاركة والتعاون بين سكان المجتمع المحلي المتقارب جغرافياً، وقد خلصت الدراسة إلى أن المجالس المشتركة مهمة ويجب العمل على ترسيخ مفهومها وتطوير أدائها وخدماتها المختلفة في إطار المجتمع المحلي.

وأيضا أجرى **أبو عليا (2000)** دراسة موسومة بعنوان: مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين ودورها في التنمية المستدامة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط

الضوء على أهمية العمل الديمقراطي، وتوسيع العمل بمبدأ اللامركزية الإدارية في ميدان الإدارة المحلية، وقد أظهرت هذه الدراسة، أن اتباع النهج الديمقراطي وتطبيق أسلوب الانتخابات الشعبية الصحيحة، وتحقيق حرية التعبير عن الرأي، هي الأساس الذي يمكّن مجالس الخدمات المشتركة من مزاولة مهمَّات تخطيط وتنفيذ خطط محلية تؤدي إلى تطوير المجتمع المحلي والنهوض به نحو الأفضل.

وهناك دراسة أعدتها **لجنة التخطيط الإقليمية لمنطقة يطّا (2000)** بعنوان: مجلس الخدمات المشتركة– إنجازات وطموحات (1997–2000م) حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح إجراءات تنفيذ كثير من المشاريع ذات الفائدة المشتركة لمجموع القرى والبلدان الأعضاء في مجلس الخدمات المشتركة لمنطقة يطّا والبالغ عددها (23) قرية، وقد أبرزت الدراسة الإنجازات التي قام بها مجلس الخدمات المشتركة لهذه القرى، كما بينت درجة مساهمة المجتمع المحلي فيها، بالإضافة إلى إظهارها مدى درجات النجاح في إنجاز المشاريع الخدماتية المختلفة حال الاستثمار الصحيح لمصادر الدعم الخارجية، إذا ما تعززت بمساهمات إيجابية من قبل المجتمع المحلي المقصود تطويره وتعزيز الخدمات المقدمة له.

كما أعدّ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003)** دراسة بعنوان: أثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحكم المحلي في فلسطين من خلال لجان تخطيط الأقاليم الجزئية، وقد هدفت إلى تسليط الضوء على موضوع التنمية المحلية في القرى والمواقع السكانية الريفية بهدف تقليص الفجوة بين الريف والمدن، حيث عرضت الدراسة الظروف التي واكبت بداية العمل في هذه المناطق من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد بينت الدراسة أن هذا البرنامج قد استحدث لجان التخطيط الإقليمية الجزئية لتنفيذ التنمية في تلك المناطق، كما أبرزت واقع هذه اللجان وما واجهها من عقبات إدارية وإشكاليات قانونية، وأهمية المشاريع المشتركة في غرس قيمة التعاون والمشاركة بين سكان المنطقة الجغرافية الواحدة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل الكادر البشري القائم على إدارة الهيئات المحلية، سواء كان مجالس محلية أم هيئات مشتركة.

وأجرى **الخلايلة (2004)** دراسة حول: تطور العلاقات بين الحكومة المركزية والمجالس المحلية في الأردن في السنوات الأخيرة، وأثر ذلك على استقلالية هذه المجالس، حيث تناولت هذه الدراسة التعديلات والتطورات التي لحقت بالإدارة المحلية وقانون البلديات من خلال مناقشة التعديلات الصادرة عام (2000) و (2003) على قانون انتخاب البلديات الأردني الصادر عام (1955) ، كما القت الضوء على الأهداف التي

تنشد تحقيقها الحكومة من وراء دمج المجالس القروية بالبلديات المجاورة، بالإضافة إلى إجراء عمليات دمج عديدة بين البلديات المجاورة التي تتداخل فيها الحدود الجغرافية و الديمغرافية، وذلك بهدف معالجة مشاكلات العجز المالي وقضاياه، والترهل الإداري، والضعف في القدرات الفنية والإدارية والتخطيطية لدى المجالس القروية والبلدية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن هذ الدمج يؤدي إلى تخفيف التكاليف المالية، وتنظيم الوضع الإداري والاعتماد على القدرات الإدراية والفنية المتاحة، واستخدامها في إدارة المجالس المحلية.

كما نظمت **وزارة الحكم المحلي الفلسطيني (2004)** ورشة عمل تحت عنوان: إبراز وتعزيز دور مجالس الخدمات المشتركة في عملية التنمية والإصلاح المحلي في محافظة جنين وطوباس، وقد كان الهدف المنشود من عقد هذه الورشة استطلاع رأي الهيئات والمجالس البلدية والقروية كافة في محافظتي جنين وطوباس، وكذلك معرفة التوجه العام في الفكر المحلي لهذه المجالس حول آليات عمل وتطوير مجالس الخدمات المشتركة وآلية دمجها مع لجان التخطيط الإقليمية، وقد نتج عن هذه الورشة توصيات عديدة أهمها: ضرورة العمل على تشريع قواعد قانونية تنظم عمل هذه المجالس، وتحديد علاقاتها بالسلطة المركزية، وضرورة الاعتماد على إمكانيات المجتمع المحلي في تحديد الاتجاهات والتنمية المحلية المطلوبة.

وأما **دائرة التطوير والبحث والدراسات في وزارة الحكم المحلي الفلسطيني (2004)** ، فقد أعدَّت دراسة عن مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير واقع وطموحات، وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على دوافع تكوين مجالس الخدمات المشتركة ولجان التخطيط الإقليمية، حيث ركزت هذه الدراسة على كيفية تشكيل لجان التخطيط الإقليمية وتمويلها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، وقد أظهرت الدراسة أهمية الدمج والتوحيد بين لجان التخطيط ومجالس الخدمات لتصبح قادرة على تجنب السلبيات التي تلحق بكل تشكيلة منفردة منهما، وذلك لأهمية الدمج في الربط بين تقديم المشاريع الخدماتية العامة، وبين التخطيط المشترك لمجموعة القرى والمدن الواقعة ضمن حدود هذه المجالس، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة التفعيل العملي لعملية التوحيد المقصودة وذلك بناءً على وجود أسس قانونية تنظم هذه الهيئات الاعتبارية.

وأجرى **إسماعيل (2005)** دراسة حول: دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التمنية، هدفت إلى إبراز المشكلات التي رافقت الهيئات المحلية منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، إذ استخدمت أداة

الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المؤلف من كل الهيئات المحلية في الضفة الغربية والبالغ عددها (474) هيئة محلية، وتألفت عينه الدراسة من (232) هيئة محلية، وقد خلصت إلى: ضرورة اهتمام الهيئات المحلية بمشاركة المواطنين في تحديد وتخطيط احتياجاتهم الخدماتية والتنموية.

كما أجرى **زهران (2005)** دراسة حول: اختصاصات واستراتيجيات الهيئات المحلية "أ" وآثارها في المشاركة والتنمية، وقد كان موضوع الدراسة هو مقارنة بين بلديات قلقيلية والزرقاء والقاهرة، وقد خلصت الدراسة إلى أن من أسباب تطور الوضع الخدماتي والتنموي ونهوضه في مدينة الزرقاء الأردنية يعود إلى المشاركة الفاعلة من السكان في القرارات المتعلقة بمدينتهم، وكذلك تعاون المجلس البلدي مع المواطنين بشك فاعل ودائم، بالإضافة إلى ذلك فقد خلصت إلى أن من أسباب جمود وعدم تطور الهيئات المحلية في فلسطين يعود إلى المركزية الشديدة، وضعف المشاركة الشعبية في القرارات المحلية، وتدني درجة التعاون بين الهيئات المحلية والمواطنين، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء المزيد من الحرية واللامركزية للهيئات المحلية لتتمكن من التفاعل والتجاوب مع المواطنين وكسب ثقتهم، ودفعهم نحو المشاركة في كافة القضايا المتعلقة بنطاق منطقتهم، لخلق حالة تنموية وخدمية أكثر نمواً وتطوراً.

وهناك دراسة أجرتها **حسيبا (2006)** حول واقع واستراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، وقد هدفت إلى تقويم واقع الإدارة المحلية الفلسطينية وتحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب المسحي الوصفي والمنهج التحليلي، وكانت الاستبانة تشكل أداة رئيسة في جمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة،وقد خلصت إلى أن: هناك مركزية شديدة في نظام الإدارة المحلية الفلسطينية، كما أن هناك عدم قدرة لدى الهيئات المحلية الفلسطينية على القيام بمهماتها وواجباتها في تقديم الخدمات للمواطنين، ولذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين الوضع الإداري للهيئات المحلية الفلسطينية، ووجوب إعطائها قدراً اكبر من اللامركزية الإدارية لتمكنها من القيام بدوها الإداري، وأخيرا فقد أوصت بوجوب العمل على سن قوانين جديدة تنظم عمل الهيئات المحلية الفلسطينية بما يتلاءم مع واقع واحتياجات هذه الهيئات في فلسطين.

كما أعدَّت **لحلوح (2008)** دراسة هدفت إلى التعرف إلى درجة اتباع إستراتيجية حل المشكلة وتوظيفها في صنع القرار الإداري من قبل رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وذلك من خلال دراسة متغيرات: المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي وعدد موظفي البلدية

وتصنيف البلدية، وقد تألفت عينة الدراسة من كامل المجتمع الدراسي المؤلف من كل رؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية والبالغ عددهم (160) رئيساً، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لأغراضها، وقد بينت الدراسة أن درجة توظيف إستراتيجية حل المشكلات من قبل رؤساء بلديات الضفة الغربية عالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير المحفزات المالية والمعنوية المناسبة للمديرين الذين يوظفون الأساليب العلمية الحديثة في اتخاذ قراراتهم، كما أوصت بضرورة قيام البلديات بعقد دورات لموظفيها بحيث يُرفع مستوى حل المشكلات لديهم بشكل مهني وعلمي.

وأعدت **القدومي (2008)** دراسة حول: المشاركة المجتمعية ودورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي– حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، وقد هدفت إلى توضيح دور المشاركة الأهلية في تطوير المجتمع المحلي في مدينة نابلس، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وكانت الاستبانة أداة الحصول على البيانات من مجتمع الدراسة المؤلف من كل أفراد المجتمع المحلي في أحياء مدينة نابلس والبالغ عددهم (100.678) وتكونت عينة الدراسة من (1002) مواطن، وقد تم اختيار العينة بالطريقة الطبقية العشوائية من أحياء البلدة والبالغ عددها (8) أحياء، أي بنسبة تمثيل (1%) من المجتمع الدراسي، وقد خلصت إلى: أن الدافع الديني يعدُّ أساس رغبة المواطنين بالمشاركة، وقد اختتمت بتوصيات عدة أبرزها: ضرورة تقديم الدعم المالي للجان الأحياء من قبل السلطات الرسمية، وكذلك تقديم التسهيلات الإجرائية لها بشكل يمكنها من القيام بدوها الاجتماعي.

واما **حميد (2008)** فقد أعدّ دراسة حول: دور المجالس المشتركة في التنمية المحلية، وقد تمحور موضوع الدراسة حول دور المجالس المشتركة في تنمية الحكم المحلي الفلسطيني وتعزيز اللامركزية، وبخاصة أن هذه المجالس تتكون من اتحاد وتآلف العديد من الهيئات المحلية المتقاربة جغرافياً واجتماعياً في مختلف محافظات فلسطين التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد بينت الدراسة أن تفعيل دور هذه المجالس وتفويضها بإطار أوسع من الصلاحيات والنفوذ القانوني وترسيخ قاعدة اللامركزية في التعامل معها من قبل السلطة الرسمية، يؤدي إلى إيجاد الظروف الملائمة لفكرة ونهج اندماج الهيئات المحلية المختلفة معا في إطار مجلس مشترك يشكل وحدة إدارية محلية قادرة على دفع عجلة تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان، وكذلك رفع مستوى العملية التنموية المحلية، وهذا بدوره يعمل على توفير الوقت والمال والجهد، بالإضافة إلى أنّه يعزز القدرات المحلية بمختلف مناحيها، وينهض بمستوى الإدارة المحلية الفلسطينية من جوانبها كافة.

وأيضا هناك دراسة أجراها **حامد (2009)** حول: إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة الأغوار، حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع الهيئات المحلية في الأغوار الفلسطينية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تألفت عينة الدراسة من (20) مسئولاً من القائمين على إدارة الهيئات المحلية في منطقة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى: أن هناك ضعفاً لدى الهيئات المحلية، وعدم مقدرة على تحقيق احتياجات السكان المحليين، وأن قوة المركزية الإدارية تحد من إمكانية تطور هذه الهيئات، واختتمت بتوصيات عدة أبرزها: ضرورة تقليص درجة المركزية الإدارية، وضرورة تفعيل المشاركة الشعبية للسكان في تحديد احتياجاتهم العامة.

وأما دراسة **بركات (2009)** فقد هدفت إلى معرفة دور المجالس القروية في محافظة جنين في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وقد تألفت عينة هذه الدراسة من كامل مجتمعها الدراسي المؤلف من المجالس القروية كلّها في محافظة جنين والبالغ عددها (20) مجلساً، وهي مسئولة إدارياً عن ما نسبته (16%) من مجموع سكان محافظة جنين الذين يبلغ عددهم (250.000) مواطن، وإن هذه الدراسة قد اتبعت المنهج الوصفي لملاءمته لأغراضها، وقد أظهرت الدراسة: أن هذه المجالس ملقىً على عاتقها دورٌ تنمويٌ كبيرٌ في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وأنها قد أثبتت قدرتها في مجال التشبيك والتعاون مع المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وان هذا الوضع قد رفع من درجة الثقة بين المواطن وهذه المجالس.

مناقشة الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسات مجالس الخدمات المشتركة، ولكن كل منها قد تناولتها من زاوية مختلفة عن الآخرين، وذلك وفق مناهج بحثية متنوعة، كما أن كلاً منها سلطت الضوء على قضايا تشكيل مجالس الخدمات المشتركة وعلى إشكاليات بدايات تشكيلها، وكذلك على سبل تطورها، ومراحل رسوخ مفاهيمها الإدراية والقانونية، وقد استفاد الباحث من تلك الدراسات في تكوين فكرة واضحة حول موضوع مجالس الخدمات المشتركة وما يكتنفها من هموم ومعاناة وإشكاليات، كما أنّه خَلُص من خلال اطلاعه على تلك الدراسات، إلى أن مجالس الخدمات المشتركة وآليات دمج المجالس المحلية ما زالت بحاجة إلى كثير من البحث والدراسة لتتبع مناحي نشاطها واليات عملها وتمويلها كافة.

ولكن ما لاحظه الباحث بشكل عام على تلك الدراسات أنها لا تتعارض مع موضوع هذه الدراسة ولكنها مكملة لها، إذْ إن هذه الدراسة تتناول موضوع الأهداف والخطط التمويلية التي تنطلق منها الجهات المانحة في تقديم المساعدات لمجالس الخدمات المختلفة، وهذا

ما لم تتطرق إليه الأدبيات السابقة المذكورة، مما يعني أن هذه الدراسة مختلفة عن كل تلك الدراسات من حيث الموضوع المعالج والمبحوث، ولكنها تتكامل معها من حيث إثراء موضوع مجالس الخدمات المشتركة بالبحث والدراسة.

اجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة وعينتها:

أجرى الباحث مسحاً شاملاً لكامل أفراد مجتمع الدراسة، الذي يتألف من أعضاء مجالس الخدمات المشتركة جميعهم في محافظة جنين والبالغ عددها (12) مجلساً، والتي تتكون عضويتها من (78) هيئة محلية، وتتمثل كل هيئة منها بعضو واحد فقط في كل مجلس من تلك المجالس، والجدول الآتي يوضح عناصر مجتمع الدراسة:

الجدول (1)

عناصر مجتمع الدراسة حسب عضويتها في مجالس الخدمات المشتركة.

الرقم	اسم مجلس الخدمات المشترك والهيئات الممثلة فيه	عدد الاعضاء
.1	مجلس الخدمات المشتركة لمياه الشرب والصرف الصحي لقرى غرب جنين، ويتالف من: اليامون، السيلة الحارثية، كفرذان، الهاشمية، العرقة، الطيبة، زبوبا، تعنك، كفرقود، رمانة، عانين.	11
.2	مجلس الخدمات للنفايات الصلبة لبلدات محافظة جنين والمدينة ويتألف من: جنين، يعبد،عرابة،برقين جبع،قباطية،مثلث الشهداء،اليامون،السيلة الحارثية كفرراعي، جبع الزبابدة، ميثلون،سيلة الظهر،عجة، فحمة،بيرالباشا.	17
.3	مجلس الخدمات المشتركة لقرى شمال شرق جنين، ويتكون من: جلبون، فقوعة، بيت قاد الشمالي، بيت قاد الجنوبي،ديرغزالة،دير أبو ضعيف،عربونة،عرانة،الجلمة، عابا، دير غزالة.	11
.4	مجلس الخدمات المشترك للنفايات لقرى: سيلة الظهر، العطارة،العصاعصة،الفندقومية.	4
.5	مجلس الخدمات المشتركة للنفايات لقرى: أم التوت، المغير، المطلة، وجلقموس.	4
.6	مجلس الخدمات المشتركة لقريتي: عرانة ، الجلمة.	2
.7	مجلس الخدمات المشتركة للنفايات لقرى: عانين ، زبوبا ، تعنك ، رمانة.	4
.8	مجلس الخدمات المشتركة للنفايات لقرى: عجة، الرامة،الزاوية، عنزة.	4
.9	مجلس الخدمات المشتركة للنفايات لقريتي: سيريس، الجديدة.	2
.10	مجلس الخدمات المشتركة للنفايات، ويتالف من: كفر راعي، الرامة ، فحمة.	3
.11	مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير، ويتالف من: قباطية،الزبابدة، جلقموس ، المغير،مثلث الشهداء ، مركة، أم التوت، المطلة، الكفير، تلفيت، رابا.	11

الرقم	اسم مجلس الخدمات المشترك والهيئات الممثلة فيه	عدد الاعضاء
.12	مجلس الخدمات المشترك لتكنولوجيا المعلومات للشباب، ويتالف من: سيلة الظهر، جبع، الفندقومية، العطارة، العصاعصة.	5
	المجموع= (78) هيئة محليةِ	78

وقد وزع الباحث (78) استبانة على كامل أعضاء مجتمع الدراسة، وتمكن من استعادة جميع الاستبانات التي وُزِّعت على أعضاء مجتمع الدراسة جميعهم، ولكن بعد المعالجة الاحصائية لبيانات الاستبانات فقد أُسقطت (4) استبانات منها، وبذلك فإن عينة الدراسة تألفت من (74) استبانة، أي ما نسبته (94.5%) من جميع عناصر مجتمع الدراسة.

اداة الدراسة:

بعد الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاطلاع على ما كتب في مجال أدبيات هذه الدراسة، فقد صمَّم الباحث أداة الدراسة الملائمة لجمع البيانات الميدانية، وقد صُممّت الاستبانة وبُنيت في ضوء الإطار الفكري لمشكلة الدراسة وأهدافها، وقد كان البناء النهائي لها يتالف من (10) أسئلة، وإن الجدول التالي يبين أنماط أسئلة الاستبانة على النحو الآتي:

الجدول (2)

أنماط أسئلة اداة الدراسة

الرقم	نوع الأسئلة	عدد الأسئلة من كل نوع	ترتيب أسئلة الاستبانة وفق كل صنف
- 1	الاختيار من متعدد	8	1, 3, 4, 5, 6, 8, 9, 10..
- 2	نعم ولا	2	2, 7
	المجموع	10	10

صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، فقد عُرض نموذج الاستبانة بصورتها الأولية على لجنة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، لإبداء رأيهم في مدى ملاءمة الأسئلة وأنماطها، ومدى تناسب فقراتها، ووضوح صياغتها وسلامتها اللغوية، وبناء على ذلك حُذفت العديد من الفقرات وعدلت صياغة فقرات أخرى بحيث أصبحت الاستبانة تتألف من (13) سؤالاً.

منهجية الدراسة:

اُستخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة، فهذا المنهج يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها ومحاولة تفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى، ولذلك، فقد اُستخدم لملائمته لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها.

المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، فرَّغ الباحث استجابات أفراد العينة الكلية وأُدخلت إلى الحاسب الآلي، وقد عولجت باستخدام برمجية الـ (spss) وقد كانت مخرجات المعالجة الاحصائية على شكل تكرارات ونسب مئوية، وقد قام الباحث بعد ذلك بتفسيرها.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

◄ فيما يأتي عرض ومناقشة نتائج السؤال الرئيس لهذه الدراسة، والذي نصه:

«ما تقويم دور الجهات المانحة في دعم وتمويل المشاريع من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين؟»

للاجابة على هذا السؤال وعلى الأسئلة المتفرعة عنه، حُسبت التكرارات والنسب المئوية لكافة إجابات افراد العينة الكلية لمجتمع الدراسة على كامل الأسئلة الواردة في أداة الدراسة، وهي على النحو الآتي:

- **أولا-** اجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بمدى توفر داوئر دراسات أو أقسام أبحاث لدى مجالس الخدمات المستركة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (3)

توزيع إجابات المبحوثين حول وجود داوئر دراسات لدى مجالس الخدمات المشتركة.

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
نعم	4	%5.5	5.5
لا	70	%94.5	100.0
المجموع	74	100.0	

يتضح من الجدول السابق أن (94.5%) من الأعضاء أجابوا أن مجالس الخدمات المشتركة لا يتوافر فيها أقسام دراسات أو دوائر أبحاث، وأمّا (5.5%) فقد أجابوا أن هناك دوائر واقسام متخصصة بالأبحاث والدراسات في مجالس الخدمات.

إن عدم توافر أقسام ودوائر متخصصة بالدراسات والأبحاث لدى مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، قد يعود باعتقاد الباحث إلى تدني المستويات العلمية لدى أعضائها، بالإضافة إلى حداثة هذه المجالس، إذ إن توافر أقسام ودوائر متخصصة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بخطط وأهداف مجالس الخدمات واحتياجاتها، لا يمكن أن تتوافر إلاّ من خلال توافر القدرة العلمية والدراسية لدى أعضاء هذه المجالس، ولا سيما أن الثورة التكنولوجية الهائلة التي تسود العالم، لا يمكن أنْ يُدرك أهمية مواكبتها إلاّ من هو على درجة من التواصل العلمي والمعرفي مع مثل هذه التطورات المعرفية.

- **ثانيا**: إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق كيفية حصول مجالس الخدمات على الأموال من الجهات المانحة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (4)

توزيع إجابات المبحوثين حول كيفية حصول مجالس الخدمات على الأموال من الجهات المانحة

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
الإلحاح المتواصل على الجهات المانحة.	50	69.4	69.4
علاقة الأعضاء الشخصية مع هذه الجهات	5	6.9	76.4
نفوذ المجالس مع بكدار ووزارة الحكم المحلي	19	23.6	%100
المجموع	74	100.0	

من خلال الجدول السابق يتضح أن (69.4%) من المبحوثين قد أجابوا بأنهم يحصلون على الأموال من الجهات المانحة نتيجة لإلحاحهم المتواصل على الجهات المانحة، وأمّا (6.9%) أجابوا بان علاقاتهم الشخصية مع الجهات المانحة هي التي توفر لهم المال، بينما (23.6%) أجابوا أنهم يحصلون على الأموال نتيجة لعلاقاتهم مع وزارة الحكم المحلي ومؤسسة بكدار الفلسطينية.

إن تفسير هذه الإجابات قد يُعزى باعتقاد الباحث إلى أن الجهات المانحة منذ عام (1993م) قد أخذت تعمل على دعم مسيرة السلام، وتهيئة حالة من الاستقرار السلمي والأمني في هذه المنطقة، وذلك من منطلق معلن، أن هذه المؤسسات تهدف الى إيجاد حالة تنموية وتطويرية للمجتمع الفلسطيني من جوانبه المتعددة، ولا سيما تطوير الريف

وإرساء قواعد اللّامركزية والقيادة المحلية في المجتمع الفلسطيني، ولذلك فقد كانت هذه الجهات المانحة ولغاية عام (1999م) تعمل على تقديم هذه الأموال من خلال التنسيق مع وزارة المالية، ووزارة الحكم المحلي، والمجلس الفلسطيني للاعمار (بكدار) ، ولكن ما بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام (2000م) ومطالبة الدول المانحة السلطة الوطنية بإجراء الإصلاحات المالية والإدارية، فقد أخذت الجهات المانحة تتعامل مباشرة مع مجالس الخدمات المشتركة.

- **ثالثا**: إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق بطبيعة الأموال المقدمة من الجهات المانحة إلى مجالس الخدمات المشتركة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

طبيعة الأموال المقدمة من الجهات المانحة إلى مجالس الخدمات المشتركة.

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
منح	66	90.4	%90.4
قروض	1	1.4	%91.8
منح وقروض	7	8.2	100.0
المجموع	74	100	

يتضح من الجدول السابق أن (90.4%) من المبحوثين أجابوا أن هذه الأموال تقدم لهم كمنح وهبات، بينما (1.4%) منهم أجابوا أن هذه الأموال هي قروض، وأمّا (8.2%) فقد أجابوا أن هذه الأموال هي مزيج من المنح والقروض.

يعتقد الباحث، أن السبب الكامن خلف إجابة الغالبية العظمى من المبحوثين التي بلغت (90.4%) أن هذه الأموال تقدم كمنح وهبات، يعود إلى أن الجهات المانحة ومنذ قيام السلطة الوطنية، قد أخذت على عاتقها تمويل السلطة الوطنية بكل مؤسساتها، وخاصة مؤسسات الحكم المحلي لِما لهذه المؤسسات من أهمية في توجُّه الجهات المانحة، التي ترى أن الهيئات المحلية هي الأقدر على تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير في المجتمع الفلسطيني، وعليه فإن معظم المشاريع والبرامج التي مولتها تلك الجهات المانحة في مناطق مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، تقدمها على هيئة منح وهبات.

- **رابعا**- إجابات المبحوثين على السؤال حول الاشتراطات المرتبطة بالأموال المقدمة من الجهات المانحة إلى مجالس الخدمات المشتركة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (6)

الشروط المرتبطة بالأموال المقدمة من الجهات المانحة إلى مجالس الخدمات المشتركة.

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
يوجد شروط مسبقة	61	%82.4	%82.4
لا يوجد شروط مسبقة	13	%17.6	%100
المجموع	74	%100	

تظهر بيانات الجدول السابق، أن (82.4%) من المبحوثين قد أجابوا أن الأموال التي يحصلون عليها من الجهات المانحة هي أموال مشروطة، بينما (17.6%) منهم أجابوا بأنه لا يوجد شروط مسبقة من الجهات المانحة على تقديم المنح المالية لمجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين.

إن الغالبية الكبرى من المبحوثين (82.4%) تفيد إجاباتهم أنهم يتلقون أموالاً مشروطة، وأن هذا الأمر باعتقاد الباحث، ومن خلال اطلاعه على العديد من اتفاقيات المشاريع المختلفة التي مولتها الجهات المانحة ونفذتها مجالس الخدمات المشتركة، قد وجد فيها كثير من الشروط المختلفة، منها أن هذه المشاريع يجب أنْ تكون مراعية للقوانين المعمول بها في المنطقة، ويجب أن تتوافق مع الإتفاقيات التي وُقِّعَتْ بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وعليه فإن هذه الجهات المانحة لا تمول أي مشروع داخل مناطق (C) حسب تقسيمات (اتفاقيات اوسلو) كما تشترط تلك الجهات أن يتم شراء المعدات ولوازم المشاريع المختلفة من صناعة نفس الدولة المانحة، كما تشترط ان يكون المشروع المطلوب تمويله ينسجم مع أهداف الجهة المانحة.

- **خامسا**: إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بطبيعة المشاريع التي تنفذها مجالس الخدمات المشتركة بتمويل من الجهات المانحة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (7)

بيان طبيعة المشاريع التي تنفذها مجالس الخدمات المشتركة بتمويل من الجهات المانحة.

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
تمول الجهات المانحة مشاريع خدماتية فقط	72	%97.3	%97.3
تمول مشاريع صناعية وانتاجية	0	%00.0	%00
غير ذلك	2	%2.7	%100
المجموع	74	%100	

يتضح من الجدول السابق، أن (97.3%) من المبحوثين أجابوا أن هذه الأموال الممنوحة يُسْمَح بصرفها على مشاريع خدماتية فقط، بينما (0%) أجابوا أن الجهات المانحة تمول مشاريع صناعية متطورة، وهناك (2.7%) من المبحوثين أجابوا بأن هذه الأموال تُصرف في مجالات مختلفة.

يعتقد الباحث أن اجابات الغالبية الكبيرة من المبحوثين والتي بلغت نسبتها (97.3%) أفادت أن المشاريع التي تمولها لهم الجهات المانحة هي مشاريع خدماتية، وهي نابعة من واقع عملي ملموس، فهم عبروا بذلك عن واقع المشاريع التي تمولها تلك الجهات، إذ إن معظم المشاريع التي تمولها تلك الجهات تتراوح ما بين مشاريع الخدمات العامة مثل شق الطرق وتعبيدها، ومد شبكات مياه الشرب، والصرف الصحي، والخدمات الكهربائية، وخدمات النفايات، وإنشاء المدارس، وغير ذلك في هذا المجال، وإن هذه المشاريع هي حلول مؤقتة، ولكنها ليست مشاريع ذات مردود اقتصادي أو إنتاجي يمكنها أنْ تؤدي إلى بناء قاعدة إقتصادية محلية، ولا تعمل على توفير فرص عمالة.

- **سادسا**– إجابات المبحوثين على السؤال المتعلق بتوجهات الجهات المانحة في تمويل مشاريع مجالس الخدمات المشتركة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (8)

توجهات الجهات المانحة في تمويل مشاريع مجالس الخدمات المشتركة

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
إضعاف الاعتماد على الذات	4	5.4	5.4
خلق حالة تنموية حقيقية	18	24.3	29.7
إلهاء الفلسطينيين عن قضيتهم المركزية من خلال إشغالهم بالأموال.	9	12.2	41.9
إضعاف الاعتماد على الذات وحرف المجتمع الفلسطيني عن قضيته المركزية وانشغاله بالمال	43	58.1	100.0
المجموع	74	100.0	

تظهر بيانات الجدول السابق، أن (5.4%) من المبحوثين أجابوا أن الأموال المقدمة من الجهات المانحة تؤدي إلى إيجاد حالة من التواكل وإضعاف الاعتماد على الذات المحلية، وأن (24.3%) من المبحوثين قد أجابوا أن الأموال التي تقدمها تلك الجهات تؤدي إلى تهيئة حالة تنموية حقيقية، وأمّا (12.2%) فأفادوا أن تلك الأموال تؤدي إلى حرف الشعب الفلسطيني عن مقاومة الاحتلال، والسعي نحو تقرير مصيره وبناء دولة مستقلة،

ولكن (58.1%) قد أجابوا أن الأموال المقدمة من الجهات المانحة تؤدي إلى إضعاف الاعتماد على الذات، والركون إلى التواكل على تلك الجهات المانحة، كما أنها تحرف التوجه الفلسطيني عن مقاومة الاحتلال.

باعتقاد الباحث، أن تفسير تلك الإجابات قد يعود إلى كون تلك المنح والمشاريع التي تمولها الجهات المانحة عبر الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين، تهدف إلى تحويل هذه المحليات عن مسار الصمود ومقاومة الاحتلال، وجذبها نحو تيار الولاء لسياسة تلك الجهات المانحة والتبعية لها.

- **سابعا**: إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق باهداف الجهات المانحة من تمويل مشاريع مجالس الخدمات المشتركة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (9)

أهداف الجهات المانحة من تمويل مشاريع مجالس الخدمات المشتركة

الإجابات	تكرارات	النسب الفعلية	نسب تراكمية
إعداد قيادات حريصة على المجتمع الفلسطيني.	17	23.0	23.0
إعداد قيادات موالية للجهات المانحة.	7	9.5	32.4
إعداد قيادات تتناغم مع الجهات المانحة واسرائيل	8	10.8	43.2
صناعة قيادات موالية لتلك الجهات وللسياسة الأمريكية.	42	56.8	100.0
المجموع	74	100.0	100.0

أن الاجابات الواردة في الجدول أعلاه، تظهر أن (23.0%) من المبحوثين أجابوا أن الجهات المانحة تهدف إلى إعداد قيادات حريصة على المجتمع الفلسطيني، بينما (9.5%) منهم أجابوا أنها تهدف إلى إعداد قيادات موالية لتلك الجهات، وأمّا (10.8%) منهم أجابوا أن تلك الجهات تهدف إلى إعداد قيادات موالية لها وتتناغم مع إسرائيل، ولكن (56.8%) من المبحوثين أجابوا أن الجهات المانحة تهدف إلى إعداد قيادات موالية لسياساتها لإسرائيل.

يعتقد الباحث أن تفسير إجابة الشريحة الواسعة من المبحوثين والتي بلغت (56.8%) قد تعود تعود إلى الفهم الناضج لسياسة التمويل والمساعدات التي تقدم من تلك الجهات المانحة، إذ إن الجهات المانحة قد أطلقت مصطلح «اقتصاد السلام» و «تمويل السلام» منذ اتفاق أُوسلوا المُوقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لإرساء حالة من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لتثبيت مصالحها الاقتصادية والسياسية، وذلك

من منطلق التغلغل عبر هذه المنطقة بالمال من خلال المؤسسات الشعبية والأهلية وحتى الحكومية، وكذلك من منطلق الاتفاقيات الإقليمية كالشراكة الأورومتوسطية، وكل ذلك لترسيخ دور سياسي واقتصادي للدول الغربية والأوروبية على وجه الخصوص في هذه المنطقة، وإعداد خلايا تابعة لها من مؤسسات المجتمع المحلي، كالمنظمات غير الحكومية، وبالتالي السيطرة على هيئات الحكم المحلي وربطها بسياسة تلك الدول باعتبارها مؤسسات أهلية.

- **ثامنا**- إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق بالأهداف الفكرية والثقافية التي تهدف إلى تحقيقها الجهات المانحة، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (10)

الأهداف الفكرية والثقافية التي تهدف إلى تحقيقها الجهات المانحة

الإجابات:	تكرارات	نسب فعلية	نسب تراكمية
تهدف إلى المحافظة على الثقافة الفلسطينية.	8	10.7	10.7
تهدف إلى المحافظة على التقاليد والعادات الفلسطينية	1	1.3	12.0
تهدف إلى تحطيم القيم والتقاليد الفلسطينية	4	5.3	17.3
تدعم المشاريع التي تتبنى النمط الثقافي الغربي	24	33.3	50.7
تهدف إلى اضعاف العقيدة الدينية في المجتمع	37	49.3	100.0
المجموع	74	100.0	

يظهر الجدول السابق أن (10.7%) من المبحوثين أجابوا أن الجهات المانحة تهدف إلى المحافظة على الثقافة الفلسطينية، بينما (1.3%) قد أفادوا أنّها تهدف إلى المحافظة على العادات والتقاليد الفلسطينية، وهناك (5.3%) من المبحوثين أجابوا أنّها تهدف إلى تحطيم القيم الفلسطينية، وأمّا (33.3%) فأجابوا أنَّها تدعم المشاريع الّتي تتبنى النمط الثقافي الغربي، ولكن (49.3%) قد أجابوا أن تلك الجهات تهدف إلى إضعاف العقيدة الدينية في المجتمع الفلسطيني.

ما يُلاحظ على إجابات المبحوثين السابقة، أن (33.3%) و (49.3%) من إجاباتهم أفادت أن الجهات المانحة تهدف إلى نشر نمط الحياة والثقافة الغربية وإشاعته في هذا المجتمع الفلسطيني، وتنطلق في ذلك من سياسة تهدف إلى إضعاف العقيدة الدينية، وكذلك تحطيم التراث الفلسطيني، واستبدال ذلك بنشر الفكر الثقافي الغربي، وأن هذه الإجابات قد تُعزى إلى طبيعة السياسة التمويلية التي تنتهجها تلك الجهات في تمويل المشاريع والبرامج،

وخاصة ما يتعلق منها بالفكر وأنماط الحياة، وأن الشواهد على هذا الأمر مستنبطة من واقع حال تلك البرامج.

- **تاسعا**- إجابات المبحوثين عن السؤال المتعلق بأهمية ألأموال المقدمة من الجهات المانحة في ايجاد تنموية في المجتمع الفلسطيني، وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (11)

أهمية ألاموال المقدمة من الجهات المانحة في ايجاد حالة تنموية في المجتمع الفلسطيني

الإجابات	التكرارات	النسب الفعلية	النسب التراكمية
هذه المنح مهمة لخلق حالة تنويه	47	64.0	64.0
هذه المنح ليست مهمة للتنمية	27	36.0	100.0
المجموع	74	100.0	

يظهر من خلال الجدول السابق أن (64.0%) من المبحوثين يعتبرون المنح والهبات المالية المقدمة من الجهات المانحة هي أمراً ضرورياً لإحداث حالة من التنمية في المجتمع الفلسطيننني، بينما (36.0%) منهم أجابوا أن هذه الأموال ليست مهمة للنهوض بالمجتمع المحلي بشكل تنموي.

يعتقد الباحث أن الشريحة التي تعتبر هذه الأموال مهمة للعملية التنموية والتي نسبتها (64.0%) من المبحوثين، ربما انطلق عناصر هذه الشريحة في إجاباتهم تلك، من فهمهم لأهمية المال من حيث المبدأ، لأن توافر المال يُؤدي إلى تنفيذ المشاريع المختلفة، بينما قِلَّةُ المال تجعل المشاريع مجرد حبرٍ على ورق، وأمّا الشريحة التي ترى أن هذا المال الممنوحَ لا يعدُّ مهماً وضرورياً للتنمية والتي يشكل أفرادها (36.0%) من كامل عينة الدراسة، فقد تكون إجاباتهم قد ارتكزت على قاعدة أن هذه الاموال، وتلك الهبات التي تُقدم للمجتمع المحلي الفلسطيني عبر المجالس المشتركة والهيئات المحلية، لا تُصرف وفق احتياجات المجتمع المحلي وأولوياته، كما أنها لا تُصرف بناءً على رؤية هذا المجتمع وتوجهاته، وبالتالي فإن هذا المال المقدم يعدُّ عديم الفائدة، ولا يعود بالنفع التنموي على هذا المجتمع، بل يُبقي المجتمع الفلسطيني تابعاً لسياسات تلك الجهات من الناحية الاقتصادية، وبالتالي ارتباط فلسطين بشكل أو بآخر بسياسة العولمة التي تقوم على تعدي الحدود وتخطي الجنسيات وتراجع الهوية الوطنية، والإعتماد على اقتصاد السوق والقطاع الخاص، وبالتالي عدم تحقيق الحلم الفلسطيني القائم على إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة وتامة الاستقلال.

ملخص لأهم النتائج:

1. إن مجالس الخدمات المشتركة والهيئات المحلية في جنين، هي هيئات محلية ذات طبيعة ذكرية صرفه.

2. تفتقر مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين إلى دوائر أبحاث وأقسام دراسات تتعلق بمجال التنموي والخدماتي لهذه المجالس.

3. لا توجد منهجية واضحة وآليات محددة لعلاقة التعامل بين مجالس الخدمات المشتركة، وبين الجهات المانحة، فهي تارة مباشرة، وأُخرى عبر الحكم المحلي.

4. لا تملك مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين صلاحيات صرف الهبات المالية المقدمة لها من الجهات المانحة، وإنَّما تلتزم في آليات صرفها على المشاريع التي يُتفق عليها بينها وبين الجهة المانحة.

5. لا تقدم الجهات المانحة المختلفة أية مساعدة مالية، ولا تمول أيّ مشروع إلاّ وفق إشتراطات مسبقة.

6. إن الجهات المانحة المختلفة لا تمول المشاريع الصناعية أو الإنتاجية، وذلك من منطلق حرص تلك الجهات المانحة على عدم معارضة السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، ولإبقاء المجتمع الفلسطيني في حالة عوز دائم لها.

7. تعمل الجهات المانحة على دعم المشاريع التي ترسخ نشر الثقافة الغربية، ونمط العيش المتبع في مجتمعاتها، وذلك من منطلق هدف تلك الجهات الرامي إلى ربط هذا المجتمع بالسياسة العالمية الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تهيمن عليه تلك الجهات.

8. إن المشاريع التي تعمل على دعم التراث الفلسطيني وصياغتها وتحمي العادات والتقاليد من الاندثار، وكذلك المشاريع المتعلقة بالإسلام والعقيدة الإسلامية، كل ذلك لا تقبل الجهات المانحة أنْ تقدم له التمويل.

أبرز توصيات الدراسة:

- **أولاً-** تقترح هذه الدراسة على وزارة الحكم المحلي أنْ تعمل على استحداث دائرة بحث وتخطيط في كل مجلس من مجالس الخدمات المشتركة بحيث تتولى إجراء الأبحاث، وتحديد الأولويات والحاجات المجتمعية، وفق منظور تنموي علمي.

- **ثانياً**- ضرورة العمل من قبل مجالس الخدمات المشتركة على الاستفادة من الهبات المقدمة في تمويل المشاريع الخدماتية والطارئة، وكذلك الاعتماد على الذات واستثمار الإمكانيات المُتاحة، والإنطلاق نحو التنمية المحلية بشكل ذاتي.

- **ثالثاً**:- تقترح هذه الدراسة على مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين: تشكيل صندوق لجمع التبرعات من أبناء المجتمع المحلي المغتربين، ليكون هذا الصندوق قادراً على تغطية المشاريع التي لا تقبل الجهات المانحة تمويلها.

- **رابعاً**:- عقد ندوات، وورش عمل، ومحاضرات لكل شرائح المجتمع المحلي، لمناقشة آليات تطبيق مفاهيم الحكم الصالح والديمقراطية واللّامركزية في الإدارة المحلية، وذلك من منظور الواقع الثقافي والسياسي والاقتصادي للمجتمع المحلي الفلسطيني.

- **خامسا**:- العمل على تشكيل مجلس إعلامي مشترك بين مجالس الخدمات المشتركة كافة في محافظة جنين، بحيث يُناط بهذا المجلس مهمة الإطّلاع على تجارب الدول المجاورة، وإطْلاعها أيضاً على التجربة الفلسطينية في مجال الديمقراطية واللّامركزية، والعمل الجماعي المشترك.

المصادر والمراجع:

1. إسماعيل،عبد الكريم (2005) : دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية،جامعة النجاح الوطنية،رسالة ماجستير غير منشورة.
2. آغا، حسن (1965) : الأمم المتحدة"حقائق وأسرار"، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.
3. اشرم، محمود (1980) : محاضرات في المجتمع الريفي، (ب. ت) ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، حلب.
4. أبو عليا، عوض (2004) : مجالس الخدمات المشتركة في محافظة جنين ودورها في التنمية المستدامة. في: ج. حبش (محرر) دراسات في التنمية (ص ص 177-184) ، جمعية المهندسين الزراعيين العرب، رام الله.
5. بركات،عبدا لله (2009) : دور المجالس القروية المنتخبة في محافظة جنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية،جامعة القدس،أبو ديس،رسالة ماجستير غير منشورة.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) : اثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على فلسطين، صادر عن: المكتب الإقليمي للدول العربية، صنعاء.
7. برنامج التنمية الريفية المحلية (2003) : لنصنع مستقبلاً أفضل للمجتمعات الريفية، إعداد وإصدار: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين.
8. بولاك، جاك (2001) : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ترجمة "احمد منيب"، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
9. جامعة بيرزيت (1997) : فلسطين"ملف التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، جامعة بيرزيت، رام الله.
10. لجنة التخطيط الإقليمية لمنطقة يطّا (2000) : مجلس الخدمات المشتركة– إنجازات وطموحات (-2000 1997م) ، إعداد واصدرا: لجنة التخطيط التقليمية لمنطقة يطا.
11. لحلوح،سهى (2008) : إستراتيجية حل المشكلة وصنع القرار الإداري لدى رؤساء البلديات ومد رائها العاملين في محافظات الضفة الغربية وعلاقتها بأداء مرؤوسيهم،جامعة القدس،أبو ديس،رسالة ماجستير غير منشورة.
12. جرباوي، علي (1996) : أي نوع من السلطات المحلي نريد؟ ، الطبعة الأولى، مركز البحوث الفلسطينية، نابلس.

13. جرادات، ياسر (آب– 1999) : " جذور الإدارة والحكم المحلي في فلسطين"، مجلة الحكم المحلي، العدد الرابع، فلسطين.

14. حامد،راشد (2009) : إستراتيجية تطوير الهيئات المحلية في منطقة أريحا والأغوار،جامعة النجاح الوطنية،نابلس،رسالة ماجستير غير منشورة.

15. حسيبا،سناء (2006) : واقع واستراتيجيات الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

16. حميد،كامل (2008) : دور المجالس المشتركة في التنمية المحلية،صادر عن الإدارة العامة للمجالس المشتركة في وزارة الحكم المحلي، فلسطين.

17. الخلايلة، محمد (2004) : تطور العلاقات بين الحكومة المركزية والمجالس المحلية في الأردن، الطبعة الأولى، صادر عن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

18. راغب، فتحي (2000) : "مجالس الخدمات المشتركة تعزيز لروح العمل الجماعي"، مجلة الحكم المحلي، العدد (3) (آذار/ 2000) ، رام الله.

19. رشيد، احمد (1977) : نظم الحكم والإدارة المحلية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.

20. زهران،معروف (2005) : اختصاصات واستراتيجيات الهيئات المحلية (أ) وآثارها في المشاركة والتنمية،جامعة النجاح الوطنية،نابلس،رسالة ماجستير غير منشورة.

21. سعيد، نادر (1996) : المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي، الطبعة الأولى، طاقم شؤون المرأة. رام الله.

22. السلطة الوطنية الفلسطينية (1997) : قانون الهيئات المحلية الفلسطينية الصادر عام1997م.

23. عبد الله، محمد، إبراهيم، موسى (1998) : العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.

24. عمرو، عدنان (ب. ت) : الإدارة المحلية في فلسطين– (1850-1991) ، فلسطين.

25. عبد العاطي، صلاح (2005) : الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، مركز الحوار المتمدن، العدد (1315) – 2005-9-12)) .

26. قدومي،منال (2008) : دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي– حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس،جامعة النجاح الوطنية،نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة) .

27. وزارة الحكم المحلي (1999) : تقليص الفجوة بين الريف والحضر، منشورات: وزارة الحكم المحلي، رام الله.

28. وزارة الحكم المحلي (2004) مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، إعداد: دائرة التطوير والبحث والدراسات، وزارة الحكم المحلي، رام الله.

29. وزارة الحكم المحلي (2003) : الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات – (1994-2003) . وزارة الحكم المحلي، رام الله.

30. وزارة الحكم المحلي (2003) : نظام مجالس الخدمات المشتركة المعدل رقم (1/ 2003) ، وزارة الحكم المحلي، رام الله.

31. وزارة الحكم المحلي (2004) : مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، إعداد: دائرة شؤون مجالس الخدمات المشتركة، بيت لحم، فلسطين.

32. وزارة الحكم المحلي (2006) : ورشة عمل الهيئات المحلية المنتخبة"أوراق عمل"، إعداد: وزارة الحكم المحلي، رام الله.

33. وزارة الحكم المحلي (1998) : نظام مجالس الخدمات المشتركة، نظام رقم (1) لسنة1998م.

34. العبد، جورج (1989) : الاقتصاد الفلسطيني"تحديات التنمية في ظل احتلال مديد"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

35. شلبي، ياسر (2001) : تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الطبعة الأولى، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس.

36. معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2005) نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، الطبعة الأولى، القدس.

37. محافظة جنين (2006) : محافظة جنين بين الحاضر والماضي والمستقبل، الطبعة الأولى، إعداد: محافظة جنين، فلسطين.

38. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2004) : بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الثاني/ الإدارة المحلية، الطبعة الأولى، إعداد: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

39. نخلة، خليل (2004) : أسطورة التنمية في فلسطين، الطبعة الأولى، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.